Al-Kitab Journal for Human Sciences Vol.6, No.9-2023
http:// doi:www.doi.org/10.32441/kjhs,6.9.13

Al-Kitab Journal for Human Sciences (KJHS)
Scientific Biannual Refereed Journal
P-ISSN2617-460, E-ISSN (online)
https://isnra.net/index.php/KJHS/about/editorialTeam

The economic competition of major countries in the Arab region since 2014

Dr.Riyad Mahdi Abdul-Kadhim **Zaid Ahmad Baidar al-Jubour**

Professor

College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad - Iraq

ARTICLE INFORMATION

Received: 14 Mar., 2022

Accepted: 5 Apr., 2023

Available online: 1 August, 2023

PP: 265 -282

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

https://creativecommons.org/license/by/4.0

Corresponding author:

Dr.Riyad Mahdi Abdul-Kadhim

Zaid Ahmad Baidar al-Jubour

Department of International Politics
College of Political Science -
Al-Nahrain University – Baghdad - Iraq

Email: zaid83zz@hotmail.com

Abstract

The economic aspect is one of the most prominent areas of competition for the major countries in the Arab region, as a result of the region's availability of large natural resources, especially oil, which has become the main engine of the global economy. Therefore, the competing countries are trying to provide their energy security through the Arab region, which has become of strategic and economic importance. For competing countries, especially between China, European countries and the United States of America, and the economic competition between these parties contributed to the occurrence of polarization and the attempt of these parties to achieve superiority in the trade of goods and services in a way that guarantees them the realization of their interests and constitutes for them an advantage that increases their strength and economic progress.

Keywords: economic competition - major countries - the Arab region.

التنافس الاقتصادي للدول الكبرى على المنطقة العربية منذ عام 2014م

زيد احمد بيدر

الدكتور رياض مهدي عبد الكاظم
أستاذ

كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد- العراق

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية
KJHS

مجلة علمية، نصف سنوية
مفتوحة الوصول، محكمة

تاريخ الاستلام: **2023/2/22**
تاريخ قبول النشر: 2023/3/18
تاريخ النشر: 2023/8/1

المجلد :(6)
العدد: (9) لسنة 2023م
جامعة الكتاب – كركوك – العراق

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) ل (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الاصلي بشكل صحيح.

الاقتباس:
د. رياض مهدي عبد الكاظم
زيد احمد بيدر الجبوري (2023)
"التنافس الاقتصادي للدول الكبرى على المنطقة العربية منذ عام 2014"
مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية

https://doi.org/
P-ISSN:1609-591X
E-ISSN: -X
kjhs@uoalkitab.edu.iq

المستخلص

يعد الجانب الاقتصادي من أبرز مجالات تنافس الدول الكبرى في المنطقة العربية، نتيجة لما توفره المنطقة من موارد طبيعية كبيرة لا سيما النفط، والذي بات يشكل المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، لذلك تحاول الدول المتنافسة توفير أمنها الطاقوي من خلال المنطقة العربية والتي أصبحت تمثل أهمية استراتيجية واقتصادية للدول المتنافسة، لا سيما بين الصين والدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، وساهم التنافس الاقتصادي بين هذه الأطراف في حدوث استقطاب ومحاولة هذه الأطراف تحقيق تفوق في تجارة السلع والخدمات بما يضمن لها تحقيق مصالحها ويشكل لها ميزة تزيد من قوتها وتقدمها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنافس الاقتصادي-الدول الكبرى- المنطقة العربية.

المقدمة

تشكل المنطقة العربية أهمية كبيرة في مجال تجارة السلع والخدمات، إذ تعد المنطقة موردا مهما للطاقة لا يمكن الاستغناء عنه أو تعويضه من أي مكان اخر، نظرا لما تمتلكه المنطقة من احتياطات ضخمة أكثر ما تمتلكه دول العالم مجتمعة، فضلاً عن صادراتها الكبيرة في هذا المجال، مما جعل أمن المنطقة العربية، يرتبط بالأمن القومي للدول الكبرى، والتي تعتمد على توفير اغلب احتياجها من الطاقة من خلال الاستيراد، لكي تحافظ على تفوقها الاقتصادي والعسكري، والعمل على تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول المنطقة، لا سيما الغنية بالطاقة، مستخدمة كل الوسائل التي تمكنها من تنمية العلاقات وتطويرها ليس على المستوى الرسمي فقط، ولكن عملت على تنمية الترابط بين الشعوب مما يجعل هذه العلاقات تبنى على أساس قوي يستمر تأثيره بعد تغيير الأنظمة والقوانين، ويخلق لها قاعدة من القبول الشعبي تخدم مشاريعها على المستوى التجاري والسياسي والعسكري.

وساهم تراجع سياسات الهيمنة في مقابل زيادة دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، إلى زيادة التنافس بين الدول الكبرى على المنطقة العربية، لا سيما على الموارد الاولية، واستخدمت هذه الأطراف مختلف الأدوات الاقتصادية في سبيل الاستحواذ على الأسواق العربية.

اهمية البحث

تنبعث أهمية الدراسة من الأهمية الاقتصادية التي تحظى بها المنطقة العربية، وانعكاس هذه الأهمية على العلاقات بين الدول الكبرى بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، وتنبع الأهمية أيضا من تصاعد التفاعلات التنافسية للدول الكبرى على المنطقة العربية في الجانب الاقتصادي ومحاولة كل طرف منها تحقيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية على حساب الطرف الآخر، وكذلك تكمن أهميتها من خلال معرفة حجم واتجاه التجارة الخارجية من السلع والخدمات بين المنطقة العربية والدول المتنافسة

اشكالية البحث

تحاول الدول الكبرى تعزيز مصالحها في المنطقة العربية لما توفره هذه المنطقة من أهمية كبيرة في الجانب الاقتصادي لا سيما في جانب الطاقة، وتحاول من خلاله تحسين مكانتها وزيادة قوتها على حساب الأطراف الأخرى، لتكون بالنهاية قادرة على المنافسة، وكذلك تكون أكثر فاعلية في تحقيق أهدافها، ولهذا فإن البحث يحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- ما هي أهم الأطراف الدولية المتنافسة على المنطقة العربية في الجانب الاقتصادي؟
2- ماهي مؤشرات حجم تجارة السلع والخدمات بين المنطقة العربية والدول المتنافسة؟

3- ما فرص وقدرة الأطراف الدولية المتنافسة لتحقيق التفوق على الأطراف الأخرى والذي يضمن لها تحقيق مصالحها ويحقق لها التفوق في الجانب الاقتصادي؟

فرضية البحث

تنطلق الفرضية من فكرة مفادها: تشكل موارد الطاقة مسوغات حقيقية للدول المتنافسة على المنطقة العربية في الجانب الاقتصادي،

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى محورين، المحور الأول يتطرق إلى التنافس الدولي في الجانب التجاري بين المنطقة العربية والدول التي لها تعاملات تجارية كبيرة معها، وفي المحور الثاني تناولنا تجارة الطاقة بين الدول العربية والدول المتنافسة فضلاً عن حصص الشركاء التجاريين من الدول الكبرى من حجم التجارة الخارجية العربية.

أولا. العلاقات التجارية: تتنافس الدول الكبرى على المنطقة العربية في الجانب الاقتصادي، وبخاصة الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، في حين يصل مقدار التجارة العربية الروسية حوالي (2 إلى 3 %) من قيمة التجارة الروسية العالمية، رغم الفرص الكامنة والامكانات المتوفرة للتعاون التجاري بين روسيا والدول العربية، على عكس تجارة السلاح بين الدول العربية وروسيا[1]، وسوف نركز بهذا المطلب على العلاقات التجارية للصين والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة.

ولتغطية سنوات الدراسة التي تبدأ من العام 2014م، كان لا بد من تتبع حجم واتجاهات التجارة الخارجية منذ عام 2014م، ويتضح من قراءة أرقام ومؤشرات التجارة العربية في عام 2013م، نرى أن التجارة العربية الإجمالية في العام 2014م تراجعت بنسبة (2%)، ووصلت إلى (2118.9) مليار دولار، في حين كانت(2,176.9) في عام 2013م، وبلغت الصادرات السلعية العربية حوالي (1230) مليار دولار، في حين بلغت الواردات العربية الاجمالية من السلع (889.3) مليار دولار، وبلغت القيمة المتحققة من الصادرات الخدمية خلال عام 2014م، (137.1) مليار، وكانت قيمة المدفوعات للواردات الخدمية الإجمالية (332.5)[2].

[1] كاظم هاشم نعمة، كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص 146.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2015، ص ص 195-196.

وشهد العام 2014م، انخفاض الصادرات العربية من السلع والخدمات بنسبة (5.1%)، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط العالمية، فضلا عن التأثير الذي حدث بسبب ضعف النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو والذي القى بضلاله على الاقتصاد العالمي[3].

ومن خلال اتجاه التجارة الخارجية العربية في العام 2014م، يتبين ارتفاع حصة الصين لتصل إلى (9%) من كمية الصادرات السلعية العربية، بعدما سجلت عام 2013م، حوالي (8.1%) ووصلت نسبة الاتحاد الاوربي من قيمة الصادرات العربية إلى حوالي(12.8%) في حين كانت نسبة الولايات المتحدة (6.5%) ، وأما بالنسبة للواردات السلعية العربية، فقد احتلت دول الاتحاد الأوربي على المرتبة الاولى في حجم الدول الموردة للسلع إلى الوطن العربي بنسبة بلغت (27.9%)، وتليها الصين بنسبة (14.4) ومن ثم جاءت الولايات المتحدة بنسبة (8.6%) من حجم السلع الواردة إلى الوطن العربي[4].

وفي عام 2015م، بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية حوالي(1663) مليار دولار، وكانت قيمة الصادرات العربية منها(832) مليار دولار، وهذا الانخفاض مقارنة بعام 2014م يرجع إلى انخفاض أسعار النفط، وكانت قيمة الواردات العربية حوالي (831) مليار دولار، وبلغت قيمة الناتج الإجمالي من تجارة الخدمات حوالي (447) مليار دولار، وكانت قيمة الصادرات العربية منها حوالي (142.6)، وبلغت قيمة الواردات العربية من الخدمات حوالي(304.4) [5].

ويرجع سبب تراجع حجم التجارة الخارجية العربية في العام 2015م، إلى أن الاقتصاديات العربية من أكثر الاقتصاديات انكشافا على الاقتصاد العالمي إذ تصل التعاملات التجارية مع العالم إلى نسبة كبيرة من حجم الناتج الإجمالي العربي، لهذا يتأثر الاقتصاد العربي بدرجة كبيرة بما يجري على مستوى الاقتصاد العالمي.[6].

وبالنسبة للصادرات العربية وحصص الشركاء التجاريين من الدول الكبرى، فقد بلغت نسبة الصادرات العربية إلى الاتحاد الاوربي حوالي(13%) من قيمة الصادرات العربية الخارجية، وبلغت نسبة الصين (10.5%) ، وكانت نسبة الولايات المتحدة الامريكية (5.1%) ووصلت نسبة الاتحاد الاوربي من قيمة

---

[3] عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الايرانية، دار اي-كتب، لندن، 2017 ، ص 83.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مصدر سبق ذكره، ص 199.

[5] التقرير الاقتصادي العربي 2016، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2016، ص ص 225-226.

[6] حازم حسانين محمد، التنمية في الاقتصاد العربي بين مطرقة النفط وسندان الكورونا،دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2022، ص 68.

الواردات العربية حوالي (27.4) وبلغت نسبة الصين حوالي (16.1%) وكانت نسبة الولايات المتحدة من قيمة الواردات العربية حوالي (8.6 %)[7].

وفي عام 2016م، بلغت قيمة التجارة العربية الإجمالية من السلع حوالي (1592) مليار دولار، وكانت قيمة الصادرات حوالي (796.4) مليار دولار، وبلغت قيمة الواردات العربية (795.8) مليار دولار، وبلغت التجارة الاجمالية للخدمات (498.3)، وكانت الصادرات الخدمية حوالي (319.3) مليار دولار، وبلغت نسبة المتحصلات الخدمية حوالي (179)[8].

وباستثناء عدد قليل من الدول العربية فإن التجارة العربية لا تزال بعيدة عن كونها محركا أساسيا للتنمية، إذ لا زالت التجارة السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تمثل نسبة قليلة جداً بما حققته الدول الصاعدة وذلك يرجع إلى قلة المكون التكنولوجي اضافة ضعف في القيم المضافة في السلع التي تصدر إلى الخارج[9].

وبالنسبة لنسبة الشركاء التجاريين من الصادرات والواردات العربية، بلغ نصيب الاتحاد الاوربي من الصادرات العربية حوالي(12.49%)، والصين كانت نسبتها (9.9%) في حين كان نسبة الولايات المتحدة من قيمة الصادرات العربية حوالي(4.79%) وبالنسبة للواردات العربية وحصص الشركاء التجاريين، كانت حصة الاتحاد الاوربي(28.4%) وبلغت نسبة الصين (16.5 %)، في حين كانت نسبة الولايات المتحدة من الواردات حوالي(8.7%).[10]

وفي عام 2017م ارتفعت قيمة التجارة العربية الإجمالية من السلع لتصل إلى (1764) مليار دولار، وكانت قيمة الصادرات العربية منها حوالي (955,5) مليار دولار، وأما قيمة الواردات كانت (808.1) مليار دولار، وبلغت قيمة الناتج الإجمالي لتجارة الخدمات حوالي(437.3)، وكانت قيمة المدفوعات العربية حوالي (319.8) في حين كانت المتحصلات الخدمية للدول العربية حوالي(117.5) مليار دولار[11].

وفيما يخص الدول المتنافسة على المنطقة العربية، ورغم اختلافها في الأرقام والنسب من حيث الصادرات والواردات، إلا أن الشيء المشترك لجميع الأطراف، انخفاض المؤشرات عن عام 2016م، إذ بلغت الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوربي ما نسبته (11%) من قيمة الصادرات العربية، وبلغت نسبة الصادرات العربية إلى الصين حوالي (9.5 %)، في حين كانت نسبة الولايات المتحدة حوالي (4.3%)

---

[7] التقرير الاقتصادي العربي 2016، مصدر سبق ذكره، ص 229.
[8] التقرير الاقتصادي العربي 2017، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2017، ص ص 141-142.
[9] عبد الحليم عبد الرحيم محبوب، مصدر سبق ذكره، ص 84.
[10] التقرير الاقتصادي العربي 2017، مصدر سبق ذكره، ص 145.
[11] التقرير الاقتصادي العربي 2018، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2018، ص ص 153-154.

وفيما يخص حصص الشركاء التجاريين من قيمة الواردات العربية، فقد استحوذت دول أوربا على (27.4%)على النسبة الأكبر، في حين بلغت نسبة الصين (15.4%) وكانت نسبة الولايات المتحدة من الواردات العربية حوالي (8.3%)[12].

وفي عام 2018م، وصلت التجارة الإجمالية العربية من السلع إلى حوالي (1920) مليار دولار، وحققت الصادرات العربية ارتفاعا إذ وصلت الى (1095,4) مليار دولار، ووصلت الواردات العربية إلى حوالي (824.6) وبلغت القيمة الإجمالية لتجارة الخدمات العربية حوالي (540,3) مليار دولار، إذ بلغت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية (327.4) مليار دولار، وبلغت قيمة المتحصلات الخدمية للدول العربية حوالي (212.9) مليار دولار[13].

وبالنسبة لحصص الدول المتنافسة من الصادرات والواردات العربية فقد استحوذت دول أوربا على النسبة الأكبر من قيمة الصادرات لتصل الى (15.5 %)، في حين جاءت الصين بالمرتبة الثانية بنسبة (12.5%) وبلغت نسبة الولايات المتحدة الأمريكية حوالي (5.5%) وأما بالنسبة للواردات العربية من الدول المتنافسة، فقد استمرت دول الاتحاد الاوربي بالاستحواذ على النسبة الأكبر من قيمة الدول المصدرة للوطن العربي بنسبة بلغت حوالي (26.4%) وبلغت نسبة الصين حوالي (12،5%) والولايات المتحدة (7.5%) من قيمة الواردات العربية[14].

وفي عام 2019م ، بلغت قيمة التجارة العربية الإجمالية من السلع حوالي (1848) مليار دولار، ووصلت قيمة الصادرات حوالي (1009.6) مليار دولار، أما قيمة الواردات العربية فقد بلغت (838.4) مليار دولار، وبلغت قيمة الناتج الإجمالي من تجارة الخدمات حوالي (546,3) مليار دولار، ووصلت قيمة المدفوعات العربية الخدمية حوالي (324,2) مليار دولار، وحققت المتحصلات الخدمية للدول العربية زيادة عن عام 2018م، إذ وصلت الى (222.1) مليار دولار[15].

وفيما يتعلق بوجهة الصادرات والواردات العربية، فقد ارتفعت نسبة صادرات الدول العربية لعام 2019م، مقارنة بعام 2018م، واتجهت النسبة الأكبر من الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوربي بنسبة بلغت (16%) من قيمة الصادرات العربية، والصين كانت نسبتها حوالي (13.6%) من قيمة الصادرات العربية، وكانت نسبة الولايات المتحدة حوالي(5.8%) من قيمة الصادرات العربية وأما الواردات العربية فقد كانت

[12] التقرير الاقتصادي العربي 2018، مصدر سبق ذكره، ص 156.
[13] التقرير الاقتصادي العربي 2019، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2019، ص ص 153-154.
[14] المصدر نفسه، ص 156.
[15] التقرير الاقتصادي العربي 2020، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2020، ص ص 159-160.

النسبة الأكبر من الاتحاد الأوربي بنسبة (25.7%) ، وتليها الصين بنسبة (13%) ، وكانت الواردات العربية من الولايات المتحدة بنسبة (7.3 %) من قيمة الواردات العربية الإجمالية[16].

وفي عام 2020م، تراجع الناتج الإجمالي للتجارة العربية من السلع إلى (1483.9) مليار دولار، نتيجة للأزمة الاقتصادية بسبب تداعيات انتشار فايروس كورونا، وكانت الصادرات العربية حوالي (746.8)، وبلغت قيمة الواردات العربية حوالي (737.1) مليار دولار، وبلغ الناتج الإجمالي من تجارة الخدمات حوالي (393) مليار دولار، وبلغت قيمة المدفوعات الخدمية العربية حوالي (240.7) مليار دولار، ووصلت المتحصلات الخدمية للدول العربية إلى حوالي (152.3) مليار دولار[17].

وتأثرت الدول العربية سلبيا بفايروس كورونا وشمل التأثير جميع البلدان سواء المصدرة للنفط أو المستوردة، ووصلت الخسائر والأضرار إلى أكثر من (12%) من حجم اقتصاد الدول العربية[18].

وأما بالنسبة لحصص الدول المتنافسة من قيمة الصادرات والواردات العربية، فقد انخفضت نسبة جميع الشركاء نتيجة أزمة وباء فايروس كورونا، فقد سجلت دول أوربا (12،5%) ، من قيمة الصادرات العربية، والصين كانت نسبتها حوالي (15.6%) وبلغت نسبة الولايات المتحدة حوالي (3.4%) من قيمة الصادرات العربية، وأما بالنسبة للواردات العربية وحصص كل دولة من الشركاء التجاريين، فقد استحوذت دول اوربا على (21.5 %)، والصين بلغت نسبتها حوالي (16.7%)، أما الواردات العربية من الولايات المتحدة فقد بلغت حوالي (6.2%) من قيمة الواردات العربية.[19]

وبالنسبة لنوعية الصادرات والواردات العربية، فإنها منذ عام 2014م، إلى اليوم متقاربة في الأرقام والمؤشرات، فقد استحوذت في عام 2020م، صادرات الوقود والمعادن على الصادرات العربية بنسبة (55%) وكانت الصادرات من المصنوعات وبخاصة المواد الكيمياوية حوالي (26.8 %) ووصلت الصادرات من السلع الزراعية إلى حوالي(7.9%) من الصادرات العربية، وأما الواردات العربية فان فئة المصنوعات وصلت قيمتها (60.7%) في حين كانت السلع الزراعية نسبتها(18%)، وكانت نسبة السلع غير المصنعة[20] (9.5%)،

---

[16] المصدر نفسه، ص163.
[17] التقرير الاقتصادي العربي 2021، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2021، ص ص 171-172.
[18] حازم حسانين محمد، مصدر سبق ذكره، ص 101.
[19] التقرير الاقتصادي العربي 2021، مصدر سبق ذكره، ص 175.
[20] التقرير الاقتصادي العربي 2021، مصدر سبق ذكره، ص 171.

الجدول (1) أبرز الشركاء التجاريين للمنطقة العربية

السنة	الدولة	الصادرات العربية	الواردات العربية
2014	الاتحاد الاوربي	12.8	%27.9
	الصين	%9	%14.4
	الولايات المتحدة	%6.5	%8.6
2015	الاتحاد الاوربي	%13	27.4
	الصين	10.5	16.1
	الولايات المتحدة	5.1	8.6
2016	الاتحاد الاوربي	12.49	28.4
	الصين	9.9	16.5
	الولايات المتحدة	4.79	8.7
2017	الاتحاد الاوربي	%11	27.4
	الصين	9.5	15.4
	الولايات المتحدة	4.3	8.3
2018	الاتحاد الاوربي	15.5	26.4
	الصين	12.5	12.5
	الولايات المتحدة	5.5	7.5
2019	الاتحاد الاوربي	16	25.7
	الصين	13.6	13
	الولايات المتحدة	5.8	7.3
2020	الاتحاد الاوربي	12.5	21.5
	الصين	15.6	16.7
	الولايات المتحدة	3.4	6.2

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام من 2015م إلى 2021م.

ويتبين من خلال الجدول السابق أن التجارة الخارجية للمنطقة العربية طيلة سبع سنوات شهدت تغييرات بقيمة الصادرات والواردات متأثرة بسوق الطاقة العالمية، فكلما ارتفعت أسعار الطاقة انعكس ذلك بزيادة قيمة الصادرات والواردات العربية، وبالنسبة للدول المتنافسة على المنطقة العربية، فإنها طيلة الفترة الممتدة من عام 2014م الى 2020م، نرى أن قيمة الواردات الصينية ارتفعت من (12.8%) الى (15.6%)، والصادرات من (14.4%) الى (16.7%) في حين ارتفعت نسبة الصادرات العربية الى أوربا بنسبة

(3%) وانخفضت الواردات العربية من أوربا حوالي (2%)، وكذلك انخفضت نسبة الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة حوالي (1%) في حين انخفضت الواردات العربية من امريكا بنسبة (2.5%).

ثانيا- تجارة الطاقة

إن المنطقة العربية كانت ولا تزال ساحة للصراع والتنافس بين الدول الكبرى بسبب ما تمتلكه من موارد لا سيما الطاقة، لدرجة تشكل اعتقاد لدى الدول الكبرى بأن مفتاح السيطرة على العالم هو المنطقة العربية، وفي هذا الشأن يشير المفكر الامريكي (نعوم تشومسكي) إلى أن الاهتمام الدولي بهذه المنطقة نابع من امتلاكها معظم احتياطات الطاقة في العالم، وبافتراض عدم وجود النفط فإن بالتأكيد لن تحظى بهذا الاهتمام من قبل واضعي السياسات في العالم[21].

ومنذ أن أصبحت الصين مستوردا للنفط في عام 1993م، وطبقا لبيانات وكالة الطاقة الدولية، فإن اعتماد الصين على استيراد النفط قد ارتفع بشكل كبير بمرور الوقت، من أقل من (50٪) في عام 2007م إلى (72٪) في عام 2021م، وتصل واردات الصين من النفط إلى أكثر من (10) مليون برميل في اليوم، وقد حلت محل الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مستورد للنفط الخام في العالم منذ عام 2017م، وثاني أكبر مستهلك له، بعد الولايات المتحدة الامريكية، وإن أكبر الدول المصدرة للنفط الخام للصين في العام 2021م هم (المملكة العربية السعودية وروسيا والعراق وعمان وأنغولا والإمارات والبرازيل والكويت) والجدول (2) يوضح حجم الواردات الصينية في عام 2021م ومقدار صادرات كل دولة[22].

الجدول (2) أكبر الدول المصدرة للنفط الى الصين، مليون/برميل

الدولة	كمية النفط/مليون برميل	النسبة المئوية
السعودية	1.8	%17.1
روسيا	1.6	%15.5
العراق	1.1	%10.5
عمان	0.9	%8.7
انغولا	0.8	%7.6
الامارات	0.6	%5.9

[21] خضير عباس النداوي، ريام علي حسين، الاكتشافات النفطية الجديدة في الامريكيتين وتاثيرها على اسعار النفط العالمية بعد 2005، دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2018، ص 128.

[22] Emily Meierding, China's Overseas Efforts to Strengthen Energy Security,Testimony before the U.S.–China Economic and Security Review Commission, Naval Postgraduate School, March 17, 2022, p1 to 18, Posted on thewebsite, https://www.uscc.gov/sites/default/files/2022-03/Emily_Meierding_Testimony.pdf

البرازيل	0.6	%5.9
الكويت	0.6	%5.9

source, prepared by the researcher, and based on, Emily Meierding, China's Overseas Efforts to Strengthen Energy Security, Testimony before the U.S.–China Economic and Security Review Commission, Naval Postgraduate School, March 17, 2022, p1

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن واردات الصين من المنطقة العربية بلغت ما يقارب (50%) من إجمالي الواردات الصينية لعام 2021م، ما يعني اعتماد الصين بشكل كبير على المنطقة العربية في تلبية احتياجها من الطاقة، ومن الصعب إيجاد بديل لهذه الكمية الكبيرة من خارج المنطقة، مما يعطي المنطقة العربية أهمية كبيرة في المدرك الصيني.

أما بالنسبة للواردات الصينية من الغاز، وطبقا لبيانات إدارة الجمارك الصينية، فقد استوردت الصين في عام 2021م، حوالي (16.2) مليار قدم مكعب في اليوم، بمقدار (10,5) مليار قدم من الغاز المسال، وبكمية تقدر (5.7) مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، مما يجعلها ثالث أكبر مستهلك للغاز الطبيعي في العالم، وأكبر دولة مستوردة للغاز المسال بالعالم، ولا تشكل واردات الصين من الغاز من المنطقة العربية سوى (7.5 %)، وجميعها تأتي من قطر، من إجمالي وارداتها الإجمالية من الغاز، وتعتمد في صادراتها من الغاز على أستراليا بنسبة (25.9%) وعلى تركمانستان بنسبة (19.7%)، وروسيا بنسبة(9.2%) والولايات المتحدة (7.5 %) من اجمالي وارداتها من الغاز[23].

وفيما يتعلق بواردات الولايات المتحدة من النفط في عام 2021م، فقد بلغت (6,081) مليون برميل في اليوم، واعتمدت بدرجة كبيرة على كندا وبنسبة بلغت حوالي (61%) من إجمالي وارداتها من النفط الخام، وعلى المكسيك بنسبة تقدر بحوالي (10%) من وارداتها الإجمالية، في حين انخفضت وارداتها من المنطقة العربية الى حوالي (500) الف برميل، مقارنة بعام(2015) اذ كانت تستورد حوالي (1.5) مليون برميل، واعتمدت في وارداتها من النفط الخام من المنطقة العربية في عام 2021م ، على مصدرين فقط، وهما السعودية وبنسبة تقدر بحوالي (6%) ، والعراق بنسبة بلغت حوالي (2%) من إجمالي وارداتها النفطية، والجدول (3) يبين اهم موردي النفط الخام للولايات المتحدة الامريكية بالكميات والنسب المئوية[24].

---

[23] احمد شوقي، قفزة في واردات الصين من الغاز خلال 2021، منصة الطاقة، تمت الزيارة بتاريخ: 2022/8/5، ينظر الرابط الاتي: https://attaqa.net/2022/05/10/%D9%82%D9%81%D8%B2%D8%A9-%D9%81%

[24] American Fuel and Petrochemical Manufacturers, Imports of Crude Oil and Petroleum Products from Russia, , 2021, p1, Posted on the website, https://www.afpm.org/sites/default/files/issue_resources/U.S.%20Imports%20of%20Oil%20%26%20Petroleum%20from%20Russia.pdf

الجدول (3) أكبر الدول المصدرة للنفط الى الولايات المتحدة عام 2021م

الدولة	كمية الصادرات/مليون برميل	النسبة المئوية
كندا	3,728	%61
المكسيك	591	%10
السعودية	346	%6
روسيا	209	%3
كولومبيا	177	%3
العراق	145	%2
الاكوادور	143	%2
نيجيريا	108	%2

source, prepared by the researcher, and based on, American Fuel & Petrochemical Manufacturers, Imports of Crude Oil and Petroleum Products from Russia, 2021, p1

وتُعَدُّ الولايات المتحدة من الدول المصدرة للغاز، إذ تصل صادراتها من الغاز إلى حوالي (100) مليار متر مكعب في السنة، وسوف تبقى مصدرا للغاز حتى عام 2050م، طبقا لتحليل إدارة معلومات الطاقة الأمريكي، ومن المتوقع زيادة صادراتها من الغاز في عام 2050م إلى حوالي (13) تريليون قدم مكعب من الغاز [25].

أما دول الاتحاد الاوربي فإنها تعاني من مشكلة في هذا المجال نظرا لأن معظم احتياجاتها من الطاقة تأتي من عن طريق الاستيراد من خارج دول الاتحاد الاوربي، إذ تشير الإحصائيات الصادرة عن المديرية العامة للإحصاء التابعة للمفوضية الأوربية (اليورو ستات) إن استهلاك دول الاتحاد الاوربي يصل إلى (15) مليون برميل من النفط الخام في اليوم، وتعتمد في توفيرها على روسيا بنسبة (28) %، وذلك من غير المشتقات النفطية، وعلى نيجيريا بنسبة (8.6%) وعلى العراق بنسبة (8.5%) وعلى كازاخستان بنسبة (8.3%) وعلى النرويج بنسبة (7.1%) وعلى السعودية بنسبة (7.1%) والنسبة المتبقية وهي (32.4%) فأنها تأخذها من مصادر متعددة[26].

في حين تعتمد اوربا على الغاز المستورد بنسبة كبيرة، إذ وصلت معدلات الاستهلاك السنوي من الغاز حوالي (503) مليار متر مكعب من الغاز سنويا، وعلى الرغم من أنها تنتج كميات كبيرة من الغاز، لكن لا يلبي ذلك حاجتها الفعلية، إذ تستورد سنويا حوالي من (150 -200) مليار متر مكعب، وفي عام 2020م،

[25] مجموعة مؤلفين، العلاقات الخليجية الامريكية، هواجس السياسة والاقتصاد والامن، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الظعاين، قطر، 2018، ص 276.

[26] Eurostat, EU imports of energy products - recent developments, Statistics Explained,2021, Luxembourg, p5.

اعتمد اوربا على روسيا بنسبة(46%)، من وارداتها من الغاز، ومن النرويج بنسبة (20.5%) ، واستوردت من الجزائر ما نسبته حوالي (11.6%) من وارداتها، ومن قطر حوالي (6.3%) ومن الولايات المتحدة حوالي (4.3%) ، واستوردت كميات قليلة من المملكة المتحدة وهولندا ونيجيريا وليبيا واذربيجان، اي ان الواردات الاوربية من المنطقة العربية بلغت ما نسبته حوالي(18%) من ورادات اوربا من الغاز عام 2020[27]م، ونتيجة للحرب الروسية الأوكرانية بداية عام 2022م، قامت الدول الاوربية والولايات المتحدة بفرض عقوبات على روسيا، شملت مجالات عديدة، ويدرس الاتحاد الاوربي التخلي عن الطاقة من روسيا بشكل تدريجي بحلول نهاية عام 2022م، رغم معارضة بعض البلدان الاوربية لهذه الخطوة، بعد قيام الولايات المتحدة أيضا بفرض حظر كامل على واردات الطاقة من روسيا، ومن المتوقع أن ترتفع كمية الصادرات العربية من الغاز نتيجة تعهد الدول العربية بزيادة صادراتها الى اوربا، وتعد الدول العربية ثاني اكبر مصدر للغاز الى اوربا، وهذه الصادرات تذهب عبر خطوط الأنابيب والتي تنقل الغاز الطبيعي من الجزائر وليبيا فضلاً عن الغاز المسال من (قطر والجزائر ومصر) ومن المرجح أن ترتفع بشكل كبير في عام 2027م، نتيجة تطوير عدة مشاريع في قطر وموريتانيا لتصل الطاقة التصديرية للدول العربية من الغاز المسال بالتحديد من (138) مليون طن بالسنة إلى (193)، أي بزيادة بالطاقة التصديرية تصل الى (40%)، وهي قادرة على تشكل فارقا قويا في صادرات الدول العربية ومن الممكن أن تعوض نسبة كبيرة من الاحتياجات الاوربية من الغاز[28].

وروسيا تُعَدُّ من أكبر مصدري النفط والغاز في العالم، إذ بلغت صادراتها النفطية في عام 2021م، حوالي (5) مليون برميل يوميا، وهذا ما يمثل(12%) من تجارة النفط العالمية، فضلاً عن حوالي (2.85) مليون برميل من المشتقات النفطية، ويمثل الاتحاد الاوربي والصين والولايات المتحدة أكبر شركاء روسيا في تجارة النفط الخام والمشتقات النفطية، اذا استوردت دول الاتحاد الأوربية ما نسبته (45%) من النفط الخام والمشتقات النفطية في عام 2021م من مجموع صادرات النفط الروسية، ووصلت صادرات الصين إلى حوالي (22%) والولايات المتحدة الى (10%)، ووصلت الصادرات النفطية إلى دول الاتحاد الاوربي حوالي (2.2) مليون برميل في اليوم من النفط الخام وحوالي(1.2) مليون برميل من المشتقات النفطية[29].

---

[27] محمد حسين سويدان، خارطة الغاز الاوربي بين روسيا والمصادر البديلة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد (29)، بيروت، 2022، ص 7.

[28] منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تداعيات الازمة الروسية الاوكرانية على اسواق الطاقة، النشرة الشهرية، العدد (4)، السنة، (48)، الكويت، نيسان، 2022، ص ص 4 الى 11.

[29] احمد شوقي، واردات اوربا من النفط الروسي بعد قرار الحظر، منصة الطاقة، تمت الزيارة بتاريخ 2022/8/11، ينظر الرابط الاتي:

وبعد الحرب الروسية – الأوكرانية حدثت تغيرات في سوق الطاقة من حيث الأسعار واتجاهات الصادرات والواردات من النفط والغاز، إذ قررت الولايات المتحدة وكندا واستراليا والمملكة المتحدة أن تتخلى عن النفط والغاز من روسيا بنهاية 2022م، لكن دول الاتحاد الأوروبي امتنعت حتى الآن عن القيام بحظر كامل للنفط والغاز، لأنها تعتمد بشكل كبير على روسيا في استيراد الطاقة، ووضع الاتحاد الاوربي استراتيجية جديدة للطاقة والتي من أهدافها تخفيض ما يقرب من ثلثا واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز من روسيا بحلول نهاية عام 2022م، وجعل أوروبا مستقلة عنها[30].

ورغم العقوبات الغربية على قطاع الطاقة في روسيا، والتي حققت انخفاض في كمية النفط الروسي المصدر تصل إلى (15%) نتيجة امتناع بعض الدول عن الاستيراد، إلا أن روسيا حققت واردات أكبر من الفترة التي سبقت فرضها، نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة بسبب الحرب والعقوبات، وأيضا قيام روسيا بتخفيض أسعار الطاقة مما أدى قيام دول عدة بزيادة وارداتها من الطاقة في روسيا، لا سيما النفط الخام والمشتقات النفطية، ومن ضمنها دول لديها ثروات نفطية كبيرة ، وهي السعودية والامارات، من خلال استيراد المشتقات النفطية، نتيجة السعر المنخفض للخام الروسي، وكان أكبر المستوردين للطاقة من روسيا في الأشهر الثلاثة الأولى للحرب: الصين (12.6) مليار يورو والمانيا (12.1) مليار يورو وإيطاليا (7.8) مليار يورو ، وهولندا (7,8) مليار يورو ، وتركيا (6,7) مليار يورو ، وبولندا (4,4) مليار دولار ، وفرنسا (4,3) مليار يورو، والهند (4,4) مليار يورو، وبلجيكا (2,6) مليار يورو ، وكان أكبر مستوردي النفط من روسيا في هذه الفترة هم، الصين وهولندا وإيطاليا وألمانيا، وأكبر مستوردي خطوط أنابيب الغاز ألمانيا وإيطاليا وتركيا، وأكبر مستوردي الغاز الطبيعي المسال فرنسا وبلجيكا واليابان وإسبانيا[31].

---

(29) https://attaqa.net/2022/06/02/%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AA-
Ricardo Hausmann, Agata Łoskot-Strachota, Axel Ockenfels, Ulrich Schetter, Simone Tagliapietra,Guntram Wolff, Georg Zachmann, Cutting Putin's Energy Rent: 'Smart : https://attaqa.net/2022/06/02/%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AA-

(30) Ricardo Hausmann, Agata Łoskot-Strachota, Axel Ockenfels, Ulrich Schetter, Simone Tagliapietra,Guntram Wolff, Georg Zachmann, Cutting Putin's Energy Rent: 'Smart Sanctioning' Russian Oil and Gas, Working Papers Center for International Development at Harvard University, CID Faculty Working Paper No. 412
April 2022, p3.

(31) Centre for Research on Energy and Clean Air (CREA), Financing Putin's war: Fossil fuel imports from Russia in the first 100 days of the invasion, June 2022, Posted on the website, https://energyandcleanair.org/wp/wp-content/uploads/2022/06/Financing-Putins-war-100-days_20220613.pdf

الخاتمة

يشكل الجانب الاقتصادي من أهم مجالات التنافس الدولي على المنطقة العربية، نتيجة لما توفره المنطقة من موارد طبيعية كبيرة لا سيما النفط، والذي بات يشكل المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، لذلك تحاول الدول المتنافسة توفير أمنها الطاقوي من خلال المنطقة العربية والتي أصبحت تمثل أهمية استراتيجية واقتصادية للدول المتنافسة، لا سيما بين الصين والدول الأوربية والولايات المتحدة الامريكية، وساهم التنافس الاقتصادي بين هذه الاطراف في حدوث استقطاب ومحاولة هذه الاطراف تحقيق تفوق في تجارة السلع والخدمات بما يضمن لها تحقيق مصالحها ويشكل لها ميزة تزيد من قوتها وتقدمها الاقتصادي.

وتعد المنطقة العربية من أهم مصادر الطاقة للدول الكبرى المتنافسة، نظرا لما تمتلكه من احتياطي كبير من الطاقة فضلاً عن كميات الانتاج والتصدير الكبيرة التي تصل إلى ربع الاستهلاك العالمي، وهذا ما جعل أمن الدول الكبرى يرتبط بأمن الطاقة، والتي تعتمد على توفير احتياجها من الطاقة من خلال الاستيراد، وذلك للمحافظة على تفوقها الاقتصادي والعسكري، والعمل على تعزيز العلاقة مع دول المنطقة لاسيما الغنية بالطاقة، اضافة ان المنطقة العربية تمثل سوقا كبيرا لتصريف منتجات الدول الصناعية الكبرى، نظرا للعائدات المالية المتحققة من صادرات الطاقة.

ومن خلال ما سبق توصلنا للنتائج الآتية:

1- تتوافر ثلاثة قوى كبرى تتنافس بشكل متفاوت على تحقيق فرص جيدة للمنافسة وتحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية، وهي الصين والولايات المتحدة والدول الأوربية.
2- إن مؤشرات التجارة الخارجية للمنطقة العربية مع الدول الكبرى منذ عام 2014م، لم تسير بوتيرة واحدة، إذ شهدت تقلبات كبيرة، متأثرة بسوق الطاقة العالمي، فكلما ارتفعت اسعار الطاقة انعكس ذلك بزيادة قيمة الصادرات والواردات العربية.
3- وبالنسبة للدول المتنافسة على المنطقة العربية، فعند تتبع مؤشرات التجارة الخارجية العربية من عام 2014م الى 2020م، نرى أن واردات الدول المتنافسة اختلفت ايضا، فقيمة الواردات الصينية ارتفعت من (12.8%) إلى (15.6%)، والصادرات من (14.4%) إلى (16.7%) في حين ارتفعت نسبة الصادرات العربية الى اوربا بنسبة (3%) وانخفضت الواردات العربية من اوربا الى حوالي (2%) وانخفضت نسبة الصادرات العربية الى الولايات المتحدة الى حوالي (1%) في حين انخفضت الواردات العربية من امريكا بنسبة (2.5%).
4- وبالنسبة للواردات العربية من الدول المتنافسة، فقد ارتفعت وارداتها من الصين الفترة نفسها من (14.4%) إلى (16.7%)، ورغم بقاء الدول الأوربية المصدر الأول للواردات العربية، إلا أن

وارداتها تراجعت من (**27.9%**) في عام 2014م، الى (21.5) في عام 2020م، ومن حيث ترتيب الجهات الاكبر في حجم الواردات العربية فان الاتحاد الاوربي يأتي في المرتبة الاول وبعده الصين ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية، ومن حيث الصادرات العربية إلى الخارج فإن الصين كان الشريك الأكبر وإن كانت بفارق قليل عن الدول الأوربية إلا أن مؤشر تجارتها بارتفاع مستمر منذ العام 2014م، إلى اليوم.

5- ويتضح من خلال مؤشرات التجارة الخارجية العربية، صعوبة تخلي دول أوربا والصين أن تسمح بسهولة بالتأثير عل مصالحها الواسعة في المنطقة العربية، لأن الخسائر سوف تكون كبيرة، نظرا الى ارتفاع نسبة التبادل التجاري من السلع والخدمات سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، لا سيما في مجال الطاقة، إذ يشكل هذا الجانب أهمية كبرى لهذه الدول بسبب الاضرار الكبيرة اقتصاد هذه البلدان بصورة خاصة، والاقتصادي العالمي بصوة عامة، مما جعلته من المسائل التي ترتبط بأمنها القومي، لان تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد في توفير احتياجاتها من الطاقة، وذلك لاستمرار عجلة التفوق الاقتصادي والعسكري.

6- سوف تصبح الصين الشريك التجاري الأكبر في الامد القريب نظرا لمقدار الزيادة السنوية المتحققة في حجم الصادرات والواردات مع المنطقة العربية، فضلاً عن تراجع أو ثبات قيمة صادرات وواردات الأطراف المنافسة الأخرى.

7- ونتيجة للحرب الروسية الأوكرانية أصبحت هناك خلل سوق الطاقة العالمية التجهيز، إذ خلقت هذه الأحداث أزمة وفوضى في سوق الطاقة العالمية سواء من حيث التجهيز أو من خلال ارتفاع أسعار الطاقة، ومن المتوقع أن تتجه الدول الأوربية إلى مصادر بديلة لتلبية احتياجاتها، والدول العربية ربما تكون الخيار الأرجح الذي قد تلجأ إليه من أجل تعويض وارداتها من الطاقة الروسية، نظرا لعلاقتها الجيدة مع هذه الدول، فضلاً عن ذلك الامتيازات الأخرى من حيث النقل والجودة، وذلك في حالة تطبيق الاستراتيجيات التي أعلنت عنها بالاستغناء عن الطاقة من روسيا بالتدرج.

المصادر والمراجع

اولاً-التقارير الدولية

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2014.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2015.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2016.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2017.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2018.
6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2019.
7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2020.
8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2021.

ثانياً-الكتب العربية

1- حازم حسانين محمد، التنمية في الاقتصاد العربي بين مطرقة النفط وسندان الكورونا، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2022،
2- خضير عباس النداوي، ريام علي حسين، الاكتشافات النفطية الجديدة في الامريكيتين وتاثيرها على اسعار النفط العالمية بعد 2005، دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2018.
3- كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطغاين، قطر، 2016.
4- عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الايرانية، دار اي-كتب، لندن، 2017، ص 83.
5- مجموعة مؤلفين، العلاقات الخليجية الامريكية، هواجس السياسة والاقتصاد والامن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين، قطر، 2018.

ثالثاً-البحوث والدراسات

1- محمد حسين سويدان، خارطة الغاز الاوربي بين روسيا والمصادر البديلة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد (29)، بيروت، 2022.
2- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تداعيات الازمة الروسية الاوكرانية على اسواق الطاقة، النشرة الشهرية، العدد (4)، السنة، (48)، الكويت، نيسان، 2022.

رابعاً-المصادر الاجنبية

1- American Fuel and Petrochemical Manufacturers, Imports of Crude Oil and Petroleum Products from Russia, , 2021.
2- Centre for Research on Energy and Clean Air (CREA), Financing Putin’s war: Fossil fuel imports from Russia in the first 100 days of the invasion, June 2022

3- Emily Meierding, China’s Overseas Efforts to Strengthen Energy Security, Testimony before the U.S.–China Economic and Security Review Commission, Naval Postgraduate School, March 17, 2022.,
4- Eurostat, EU imports of energy products - recent developments, Statistics Explained,2021, Luxembourg
5- Ricardo Hausmann, Agata Łoskot-Strachota, Axel Ockenfels, Ulrich Schetter, Simone Tagliapietra, Guntram Wolff, Georg Zachmann, Cutting Putin’s Energy Rent: ‘Smart Sanctioning’ Russian Oil and Gas, Working Papers Center for International Development at Harvard University, CID Faculty Working Paper No. 412 April 2022

خامساً-مواقع الانترنيت

1- احمد شوقي، قفزة في واردات الصين من الغاز خلال 2021، منصة الطاقة، تمت الزيارة بتاريخ: 2022/8/5، ينظر الرابط الاتي:
https://attaqa.net/2022/05/10/%D9%82%D9%81%D8%B2%D8%A9-%D9%81%
2- احمد شوقي، واردات اوربا من النفط الروسي بعد قرار الحظر، منصة الطاقة، تمت الزيارة بتاريخ 2022/8/11،ينظر الرابط الاتي:
https://attaqa.net/2022/06/02/%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AA-
3- perceptions, Management Studies, 4(3)